ولكي لا نحمّل الامور أكثر ممّا تحتمل أو نسقط مفاهيم قائمة الآن على حالة انقضت، تجدر الاشارة الى ان الجمهور، الذي كانت درجة وعيه على الحقوق الديمقراطية ابنة الوضع الذي يعيشه، لم يشكُ من نقص هذه الحقوق. واذا كان ثمّة شيء من التشكّي قد ظهر هنا أو هناك فمن قبل أفراد او تكتلات صغيرة لم تتمكن من ان تجعل المطالبة بالحقوق الديمقراطية داخل المنظمات الوطنية حركة قوية التأثير. أما مطالبة قيادة الحركة الوطنية بحق تمثيل الشعب الفلسطيني لنفسه في مؤسسات منتخبة، وهي مطالبة رفعت في وجه سلطات الاحتلال، فكان الدافع الواضح لها هو الرغبة في تأكيد وجود عرب فلسطين كأغلبية كاسحة في البلاد، في مقابل الاقلية اليهودية.

حرمت البلاد، اذاً، من الحريات الديمقراطية العامة، أو من كثير منها، فغاب حق الانتخاب كلية، وضيّقت حقوق تشكيل الجمعيات والاحزاب بارادة المستعمر الذي كان يبادر الى حل ما سمح باقامته منها حين تشكّل خطراً على مصالحه. وقيّدت، كذلك، حريات الاضراب والتظاهر، واخضعت الصحافة الى رقابة كانت تصبح حاجبة تماماً للرأي المعارض، في أوقات الازمات. أمّا الحركة الوطنية، فلم تول اهتماماً كبيراً بتطوير وتعميم الممارسة الديمقراطية داخل هيئاتها وفصائلها.

هذا القول لا يعني ان الساحة خلت تماماً من الممارسة الديمقراطية. فقد عرفت فلسطين منذ السنة الاولى لابتلائها بالاحتلال البريطاني المؤتمرات الوطنية العامة التي تتصدى لتمثيل الشعب بأسره. وتشكّلت هذه المؤتمرات، وعددها سبعة انعقدت في عقد العشرينات، ليس على أساس تعيين المندوبين اليها من قبل القيادة، بل على أساس اختيارهم من قبل النشطاء في الصف الوطني في المناطق التي يجيئون منها، وأخذ موافقة من يرغب من أبناء الجمهور على اختيارهم. فكانت الجمعية الاسلامية ـ المسيحية، في كل قضاء من أقضية فلسطين، تحدّد اسماء مندوبي القضاء الى المؤتمر العام، وتجمع تواقيع وبصمات الموافقة على تحديدهم، فيوقع أو يبصم كل راغب في ذلك. والمؤتمر العام المكوّن بهذه الصيغة التمثيلية الاولية هو الذي يختار اللجنة التنفيذية أي القيادة العليا للحركة الوطنية، بالانتخاب، واللجنة تنتخب رئيسها. وفي عقد الثلاثينات، قررت اللجنة التنفيذية حثّ الوطنيين على تشكيل احزاب تمثل تياراتهم المتعدّدة، فتشكلت بضعة أحزاب كبيرة واخرى صغيرة، واجتمع ممثلو قيادات الاحزاب فاختاروا اللجنة التنفيذية. وفي اختيار المؤتمر العام أو هيئة قيادة الاحزاب للقيادة الوطنية العليا، كانت تتم، بالطبع، المراعاة الكاملة للاستحقاقات التقليدية، لمكانة القائد الاجتماعية أو الدينية او الاقتصادية، لتمثيل مختلف التيارات المستجدّة، ولتمثيل مختلف المناطق. وفي أكثر من مرة، عزّزت القيادة صفتها التمثيلية أو مظاهر تأييد الجمهور لسياستها بعقد مؤتمرات تمثل قطاعات من الجمهور، فانعقدت مؤتمرات عامة للجان القومية في المدن ومثلها للجان القومية في القرى، كما انعقدت مؤتمرات عامة للشباب أو للنساء، أو للتجار واصحاب المهن الاخرى، من دون ان يصل الامر في أي مرة الى حد انتخاب المندوبين الى هذه المؤتمرات من جمهورهم بالتصويت العام. واذا كانت الهيئات الوطنية ضمّت، على الدوام، أغلبية، كبيرة أو محدودة، حسب الاحوال، موالين للقيادة الوطنية النافذة، فقد ضمّت، على الدوام، أيضاً، كتلاً وتيارات تعارض هذه القيادة عن يمينها أو عن يسارها. وانسحب هذا الوضع على التشكيلات المسلّحة، فكان منها ما هو تابع كلية للقيادة وما هو معارض لها. وفي تفسير ذلك ترد أسباب عديدة، منها اقرار الحركة الوطنية بالتعددية التي تعكس تنوع المصالح، ومنها، أيضاً، وجود سلطات الانتداب والعدو الصهيوني الذين يشجعون المعارضة بهدف اضعاف الحركة الوطنية وزعزعة صفوفها والتأثير على مكانة قيادتها ونفوذها.